

الأسير النائب الشيخ نايف محمود محمد الرجوب



ولد نايف الرجوب عام ١٩٥٨ في مدينة الخليل، ويحمل شهادة البكالوريوس في الشريعة الإسلامية، من الجامعة الأردنية، والماجستير في القضاء من جامعة الخليل، ويعمل النائب الرجوب إماماً وخطيباً لمسجد دورا الكبير، ومحاضراً في جامعة القدس المفتوحة، تعرض الرجوب للاعتقال عام ١٩٨٩، بتهمة الانتماء لحركة حماس، وأمضى عاما في السجون، واعتقل إداريا عام ١٩٩٢ لمدة ستة أشهر، واعتقل مرة أخرى عام ٢٠٠٥ إدارياً، وتخلل كل ذلك إبعاده إلى مرج الزهور عام ١٩٩٢. مؤلف للعديد من المؤلفات، أبرزها تأملات في الإسراء والمعراج، وأحكام الخطبة في الفقه الإسلامي، ولباقات زهور من مرج الزهور. الشيخ نايف عضو هيئة إدارة في جمعية دورا الخيرية للأيتام، وعضو هيئة إدارة جمعية الرجوب التعاونية. وقد كان وزيراً للأوقاف في الحكومة السابقة. إعتقله الاحتلال وإلى اليوم يقبع داخل باستيلات الاحتلال.

رئيس كتلة التغيير والإصلاح في التشريعي

النائب الغول: يوم التاسع من يناير عباس لم يعد رئيساً للشعب الفلسطيني



أعلن النائب محمد فرج الغول أن كتلة التغيير والإصلاح في المجلس التشريعي لن تعترف بالرئيس محمود عباس رئيساً للشعب الفلسطيني بعد انتهاء ولايته التي توافق ٩ يناير القادم. وأوضح النائب الغول أن كتلة التغيير والإصلاح تستند في هذا الموقف إلى المهمة الأساسية للمجلس التشريعي وهي الحفاظ على تطبيق القانون والدستور الذي أكد في المادة ٣٦ على أن مدة الرئيس هي أربع سنوات وبذلك تنتهي في نهاية يوم ٨ يناير القادم. وشدد النائب فرج الغول في حديثه للبرلمان أن كتلة التغيير والإصلاح في المجلس التشريعي تبذل جهود كبيرة لخدمة المواطنين الفلسطينيين وتمارس دورها المطلوب في المجلس التشريعي سواء على صعيد التشريع أو الرقابة على الحكومة الشرعية الفلسطينية. واستعرض رئيس كتلة التغيير والإصلاح القوانين التي اقرها المجلس التشريعي وتقدمت بها الكتلة وخاصة قانون حماية المقاومة وقانون عدم التنازل على الأقصى، وكذلك مراقبة الحكومة من خلال

استجواب الوزراء والزيارات الميدانية للمؤسسات الحكومية ومراقبة أداء الأجهزة الأمنية، ومنع أي انتهاك لحقوق المواطنين.

وبخصوص العلاقات مع الكتل البرلمانية أشار النائب الغول إلى أن كتلة التغيير والإصلاح تتواصل مع كافة الكتل البرلمانية والقوائم إلا أن الظروف المحيطة بعمل المجلس التشريعي بسبب تعمد غياب

رئاسة المجلس تستقبل وفداً من صحيفة فلسطين



استقبل الدكتور احمد بحر رئيس المجلس التشريعي بالإنابة والنائب إسماعيل الأشقر رئيس لجنة الأمن والداخلية وإياد القرا المستشار الإعلامي لرئاسة المجلس التشريعي وفداً من صحيفة فلسطين اليومية برئاسة الإعلامي مصطفى الصواف رئيس تحرير صحيفة فلسطين وياسر البنا مدير التحرير وعدد من العاملين في الصحيفة. حيث أكد بحر في بداية اللقاء على تقديره للدور الإعلامي لصحيفة فلسطين في نقل الحقيقة ونقل معاناة الشعب الفلسطيني ودورها المهني في متابعة ما يحدث في الضفة الغربية على الرغم من منعها من الطباعة والتوزيع في الضفة الغربية. وشدد بحر خلال اللقاء على ضمان حرية الرأي والتعبير مهما اختلفت الآراء والمواقف، وأن المجلس التشريعي يعمل باستمرار لضمان قيام

الإعلاميين بدورهم الوطني ونقل معاناة المواطنين في ظل الاحتلال الصهيوني والحصار الغاشم. من جانبه أوضح النائب الأشقر أن الإعلام الفلسطيني يلعب دوراً مهماً في مجريات الأحداث وخاصة في الأوضاع الداخلية ويجب أن يكون عامل موفق لا مثير للفتنة أو الفوضى. في حين أكد الإعلامي الصواف على أن صحيفة فلسطين ستبقى حال الشعب الفلسطيني وتعبير عن كافة فئاته وتنقل كافة الآراء وجهات النظر، وأنها تعمل بمهنية واقتدار لتوحيد الشعب الفلسطيني والتركيز على المخاطر التي تواجه الشعب الفلسطيني، وترى أنها عامل وحدة للشعب الفلسطيني. وفي نهاية اللقاء أهدى الصواف رئيس المجلس هدية تذكارية تقديرًا لدور رئاسة المجلس في ضمان حرية الرأي والتعبير والوقوف إلى جانب وسائل الإعلام في ممارسة عملها.

القول السديد في ليلة القدر و زكاة الفطر و آداب العيد

الحمد لله الذي شَرَعَ يَنْزِلَ القرآن في ليلة القدر من شهر رمضان، ثم جعل يَنْزِلُ بقدر ما يشاء، و النبي يقرؤه على الناس على مَكْتٍ؛ ليثبت الذين آمنوا، و هدى و بشرى للمسلمين.

أما بعد :

فقد ثبت أن النبي عليه الصلاة و السلام كان يعتكف العشر الأواخر من رمضان؛ التماساً لليلة القدر. تلك التي مَنَّ الله بها علينا دون مَنْ سبقنا بالإيمان. فجعل الطاعة فيها أعظم أجراً من ألف شهر ليس فيها ليلة القدر. و قد كان سبب هذا الفضل الكبير ما بلغ رسول الله صلى الله عليه و سلم من أن رجلاً من بني إسرائيل جاهد في سبيل الله ألف شهر. فاشفق على أمته ألا تبلغ ما بلغ الأولون؛ نظراً لقصر أعمارنا. و قلة أعمالنا. فأعطاه ربُّه تبارك و تعالى ليلة ثوابٍ العبادَةِ فيها إيماناً و احتساباً خير من جهاد السابقين ألف شهر.

و قد قيل : إن الألف لمطلق التكتيف و المبالغة. فتكون هذه الليلة بناءً على ذلك خيراً من آلاف الشهور. و حسبها شرفاً أن جبريل عليه السلام قد نزل فيها أول مرة بصدر سورة العلق على قلب رسول الله؛ ليكون من المنذرين. و لا زال يتنزل فيها مع جموع الملائكة التي تهبط إلى الأرض؛ حتى تضيق بمن عليها من الملائكة. فيباهيهم الله عز و جل بعباده القائمين و الركع السجود. ثم المستغفرين بالأسحار. و قد قالوا يوماً عن آدم و بنيهِ: " - أَتَجْعَلُ فيها مَنْ يُسْجَدُ فيها وَيُسْفَكُ الدِّمَاءُ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ قَالَ إِنِّي أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ " البقرة (٣٠).

ثم إن من هدف نزولهم أن يجعلوا كل أمر سلاماً في هذه الليلة. حتى مطلع الفجر. و ليؤمنوا على دعائنا و استغاثتنا؛ فإنه أخرى بالقبول؛ فإن الملائكة لا يعصون الله ما أمرهم. و هم من خشيته مشفقون.

هذا. و قد أخفى الله سبحانه و تعالى ميقات هذه الليلة. و جعلها في العشر الأواخر. و في الوتر منها؛ لنجتهد فيها كلها فيُعْظَمَ لنا أجراً. و هذا كإخفاء اسمه الأعظم الذي إذا دُعي به أجاب. وإذا سُئِلَ به أعطى؛ لندعوه بأسمائه الحسنَى كافة. و قد أخفى ساعة الإجابة يوم الجمعة؛ لتتضرع إليه سائر اليوم. و يندرج في ذلك إخفاء الأجل. و الاستئثار بعلم الساعة. و ما شاكل ذلك.

و لعل أفضل علاماتها قوة أن تشرق الشمس صبيحتها بيضاء لا شعاع لها. ذلك أن الملائكة المخلوقة من نور تُصْعِدُ في السماء فتتعاكس من أثر ذلك خيوط الأشعة. فتبدو الشمس مختلفة عن المعهود فيها. و من أماراتها كذلك ألا ترى الكواكب فيها رجوماً للشياطين. فقد وُتِّ الأديار. و نكست على أعقابها من رؤية الملائكة. إن إحياء ليلة القدر ليس قاصراً على ألوان بعينها من الطاعة. فكل العبادات طيبة. لكن القيام و ترتيل القرآن فيه مُفْضَلُ على غيره. و أما الدعاء فأولاهُ بها سؤال العفو و المغفرة؛ استئناساً بحديث عائشة أم المؤمنين رضي الله عنها و قد سألت : إن أنا أريت ليلة القدر ما أقول يا رسول الله؟ فقال عليه الصلاة و السلام : قولي : " اللهم إنك عفوٌ تحب العفو فاعف عني ".

و يستحب لمن أراه الله ليلة القدر بعينها أن يكتهما. و لا يقصص رؤيته على أحد؛ خشية الرياء أو الحسد من ناحية. و حذراً من الحرمان من ناحية أخرى.

ثانياً : أحكام زكاة الفطر

إن صيام رمضان رهين قبوله بصدقة الفطر. و قد شُرعت طهراً للصائم من اللغو و الرفث. و طعمة للمساكين. ذلك أن العيد يفرح فيه المؤمنون بتوفيق الله للطاعات. و إعانتهم عليها حتى بلغوا ليلة الجائزة. تلك التي يعتق فيها ربنا من النار بعدد الرقاب الذين اعتقهم من أول الشهر. و لله في كل ليلة منه عتقاء من النار. لذلك فهي زكاة مفرضة. مَنْ أداها قبل الصلاة فهي مقبولة إن شاء الله. و مَنْ أداها بعد الصلاة فهي صدقة من الصدقات.

و المعلوم أنها تجب على المسلم القادر عليها عن نفسه. و عن جميع من له عليهم ولاية. و لهم عليه النفقة. ما لم يكونوا أغنياء؛ كالصبية الذين يرثون ما لا يملكون نصاباً. أو النساء العاملات. فالزكاة واجبة في أعناقهم و أموالهم. و ضابط القدرة عند جمهور العلماء أن يملك نفقة يوم العيد فاضلة عن مقدار الزكاة. و قد قَدَّرها المفتون هذا العام بثمانية شواقل للفرد الواحد. بينما ذهب الحنفية إلى أن وجوبها قاصر على من ملك نصاب زكاة المال. و هو ما يوازي قيمة عشرين ديناراً ذهباً و قد بلغ وزنها خمسة و ثمانين جراماً. و هو ما يوازي بالتقريب ألفي دولار أمريكي حالياً. غير أن الأحوط الأخذ برأي الجمهور. و لو أدى إلى أن يؤدي الفقير الزكاة مما يجتمع عنده من الأموال.

هذا و يجوز إخراجها في سائر الشهر. غير أنها كلما اقتربت من العيد كان أولى. فقد أضيفت إلى الفطر لا إلى الصيام. و لينتهي التسول الصادق في يوم العيد. حتى يكون بهجة على الجميع.

و الأصل أن تُفَرَّقَ في الفقراء و المساكين. خاصة في الأرض المحتلة التي أرقها الحصار و الإضراب و العدوان لكنها لو أعطيت لأصناف أخرى من مستحقي الزكاة جازت؛ عملاً برأي الجمهور خلافاً للمالكية. و قد نقل القرطبي في التفسير أنهم لا يدفونها لتارك الصلاة أو الصيام حتى يتوب؛ فإن الذي لا يؤدي حق الله عز و جل و لا يحقق مقصد و جوده على الأرض. جدير أن يحرم من الحقوق جزاءً وفاقاً.

و اعلموا أن العيد فرصة لصلة الأرحام. و زيارة الأخلاء. و التوسعة على الأهلين. لذلك فلا يكره الإسراف المعقول في هذا اليوم. و لنحرص على صلاة العيد في المصلى. مع الاغتسال. و ارتداء أحسن اللباس و المشي إذا أمكن. مع مخالطة الطريق. و البشاشة و التهنة للأخوة جميعاً. و لا يفوتكم صيام ستة من شوال. و لا قيام ما تيسر من الليل. فإن الصوم المبرور في المضى على برنامج رمضان إلى العام القابل. أو إلى ستة أشهر في أضعف الإيمان.

و تقبل الله منا و منكم، و كل عام و أنتم بخير

المجلس التشريعي الفلسطيني
هاتف 2827037
Email:plcpalestine@gmail.com

تحرير
حسام جحجوح

رئيس التحرير
إياد القرا

البرلمان





الحرية للأسرى التشريعية

البرلمان



المجلس التشريعي الفلسطيني
PALESTINIAN LEGISLATIVE COUNCIL

نشرة نصف شهرية تصدر عن المجلس التشريعي الفلسطيني | العدد السادس : الأربعاء 24 / 9 / 2008 م - 24 رمضان 1429 هـ



رسالة إلى .. المتحاورين

د. أحمد محمد بحر

"وَأَعْتَصِمُوا بِحَبْلِ اللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا"

في هذا الشهر الفضيل وخاصة في العشر الأواخر من رمضان فإننا ندعو أبناء شعبنا للتوحد والتعاطف والمواساة واستغلال هذه الأيام المباركات لتصفية النفوس والتوجه الصادق نحو حوار وطني وبناء ومععمق على قاعدة الثوابت الفلسطينية ومصلحة الشعب الفلسطيني العليا والاتفاقيات الموقعة بين الأخوة في حركتي فتح وحماس اتفاق القاهرة، وثيقة الوفاق الوطني، اتفاق مكة المكرمة حتى نخرج من هذا الانقسام وتعود اللحمة لشعبنا الصابر المربط لأجل فك الحصار ودحر الاحتلال.

المهمة صعبة ولكنها ليست مستحيلة وهذا يتطلب التجرد والشفافية وجعل مصلحة الوطن فوق كل اعتبار لقد استغل العدو الإسرائيلي هذا الانقسام فازداد شراسة في نهب الأرض وبناء المستشفيات في القدس وما حولها وحفر الأنفاق تحت المسجد الأقصى وتغيير معالم القدس العربية والإسلامية وأمعن في قتل الأبرياء واعتقال الآلاف وهدم البيوت وإغلاق المؤسسات صحيح أن العدو الإسرائيلي لا نستغرب منه ذلك لكن المستغرب والمستتهجن على شعبنا أن يخرج علينا قائد جهات الأمن الوطني الفلسطيني في الضفة الغربية ليهلن صراحة مفتخراً أنه يتعاون مع الاحتلال الصهيوني لملاحقة المقاومة واعتقال المقاومين وإغلاق المؤسسات الخيرية وأنه ينتظر التنسيق مع الجيش الإسرائيلي للهجوم على قطاع غزة.

كما أن ما تقوم به الأجهزة الأمنية من ملاحقة المقاومين والاعتداء على أبناء الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية ولا سيما نواب الشعب الفلسطيني والتي كان آخرها اقتحام مكتب النائب سميحة الحلانية وكسر باب مكتبها، بطريقة همجية ومصادرة كافته أجهزة الكمبيوتر والطابعة وأجهزة الاتصال وملفات وشكاوى المواطنين واختطاف أحد العاملين في المكتب بصورة همجية.

إن هذا الاعتداء هو اعتداء سافر على الحصانة البرلمانية للأخت النائب/ سميحة الحلانية ومخالفة لحقوق الإنسان وللقانون الأساسي الفلسطيني.

وما هذه الأصوات النشاز إلا أصوات المتأمرة على شعبنا الفلسطيني وهي التي تعيق وستعيق هذا الحوار ولا يهدأ لها بال إلا بإفشاله ليظل شعبنا منقسماً ومتشتتاً.

إننا باسم شعبنا نؤكد مرة أخرى أنه لا حل لقضيتنا إلا بالحوار الجاد والمعمق ولا شيء غير الحوار وأن على شعبنا بلفظ كل من يحاول شرح الصف الوطني والعمل على ترسيخ الانقسام لا بد على الفصائل الفلسطينية وعلى الجهات الرسمية والشعبية أن تقف بكل قوة للجم هذه الأحداث الخبيثة حتى تمكين شعبنا من التلاحم.



مهيئة عوضاً عن حكومة التكنوقراط. كما وأوصى رئيس اللجنة السياسية على ضرورة إعادة هيكلة وبناء دولة القانون لترتيب أو ضاع الأجهزة الأمنية بشكل متزامن وموحد بين الضفة والقطاع على أسس مهنية وعلى أسس وطنية، ورفض العقيدة الأمنية القائمة على حماية أمن الاحتلال من خلال ما يسمى بالتنسيق الأمني واعتباره جريمة وطنية.

اتفاق القاهرة ووثيقة الوفاق الوطني والتي شكلت سابقة لا ينبغي التراجع عنها. وقال "إن جوهر القضية الفلسطينية هو البعد السياسي، ولا يمكن لحكومة أن تنجح إذا تم تجريدها من دورها السياسي ولهذا فإن طرح حكومة التكنوقراط طرح محكوم عليه بالفشل إذا لم يرتبط بالمرجعية السياسية القائمة على الشراكة الوطنية الكاملة"، مؤكداً على ضرورة التوافق على حكومة وحدة وطنية

وأوصى الحية خلال قراءته تقرير لجنته أمام المجلس بضرورة الطلب إلى الأطراف المتحاربة الدخول بالنوايا الحسنة والإرادة الخالصة، والتخلص من أية ضغوطات خارجية تحرف الحوار عن الأجندة الوطنية الفلسطينية، داعياً بأن لا يبدأ الحوار الوطني من الصفر، بل يأخذ بالاعتبار مجمل نتائج الإجماع الوطني التي جسدها الاتفاقات القائمة على القواسم الوطنية المشتركة وعلى رأسها

النائب الزهار في حديث للبرلمان

نأمل نجاح الجهود المصرية في الحوار الفلسطيني، ومصلحة الشعب الفلسطيني هي التي تحكم مواقفنا



واستجابت لعدد من الدعوات العربية والإسلامية، وأن الدعوة المصرية هي جهود طيبة تبدلها جمهورية مصر لصالح إنجاح الحوار الفلسطيني الداخلي.

وشدد الزهار على أن حركة حماس تذهب إلى الحوار في القاهرة لتستمع للأشقاء المصريين والورقة التي يقدمونها وسندرسها وسندعم رداً عليها يتوافق مع مصالح شعبنا الفلسطيني.

وفيما يتعلق بقضية التهدة أوضح النائب الزهار أن التهدة تحقق أدنى متطلباتها لكنها ليس كما يدعي البعض أنها لا شيء، فقد حققت بعض المطالب الفلسطينية وسنعمل على مواصلة الضغط على الصهاينة للالتزام بها، موضحاً أنها لن تكون على أجندة الحوار مع الوفد المصري. وأكد النائب الزهار أن قضية الجندي الصهيوني شاليط لن تطرح مع الوفد المصري وخاصة أن حركة حماس أعلنت موقفها

من الشهر القادم، وشدد أن حركة حماس قبلت كافة الدعوات التي وجهت لها سابقاً بخصوص الحوار الفلسطيني ولم ترفض أي دعوة

عبر النائب الدكتور محمود الزهار عن أمله بنجاح الجهود المصرية في الحوار الفلسطيني في القاهرة التي دعت له مصر وبيدأ في الثامن

التشريعي يدين جريمة اعتداء الأجهزة الأمنية في الضفة الغربية على مكتب النائب سميحة الحلانية

النواب. وذكر البيان " رئاسة المجلس التشريعي لا تستغرب هذا الأفعال المشينة من قبل الأجهزة الأمنية في الضفة الغربية خاصة بعد التصريحات غير الوطنية التي أطلقها قائد جهاز الأمن الوطني في الضفة الغربية وأعلن أنه يتعاون مع العدو الصهيوني وينسق معه لملاحقة المقاومة واعتقال المقاومين وإغلاق المؤسسات الخيرية وأنه ينتظر التنسيق مع العدو الصهيوني للهجوم على قطاع غزة". واستغربت رئاسة المجلس التشريعي صوت الرئيس محمود عباس تجاه اعتداءات الأجهزة الأمنية على النواب وعائلاتهم واستمرار اعتقالهم، محملة المسؤولية عن هذه الاعتداءات.

استنكرت رئاسة المجلس التشريعي بشدة اعتداء عصابة تتبع جهاز المخابرات العامة في محافظة الخليل الفلسطينية باقتحام مكتب النائب سميحة الحلانية والعبث فيه ومصادرة كافة أجهزة الكمبيوتر وأجهزة الاتصال وملفات وشكاوى المواطنين واختطاف أحد العاملين في المكتب بصورة همجية. وأكدت رئاسة المجلس التشريعي في بيان صحفي أن هذا الاعتداء هو اعتداء سافر على الحصانة البرلمانية للنواب والتي تضمن لهم حرية العمل ومنع تدخل الأجهزة الأمنية ومحاسبة أي مخالف للقانون والنظام الذي يضمن سلامة وحرية الأخوة

يتقدم الدكتور أحمد بحر رئيس المجلس التشريعي بالإذابة والإخوة النواب وموظفو المجلس

التشريعي بالتهنئة لشعبنا الفلسطيني وأمتنا العربية والإسلامية بمناسبة حلول

عيد الفطر السعيد

كل عام وأمتنا بخير



خلال الاحتفال التضامني مع النواب الأسرى

د.بحر: المجلس التشريعي هو سيد نفسه ولا يجوز لأحد أن يحله أو يعطله



رأسهم الدكتور عزيز دويك "أننا لن نألوا جهدنا في الحفاظ على المجلس التشريعي ودوره الريادي في المجتمع سواءً على مستوى سن التشريعات أو مراقبة الحكومة أو المحافظة على حقوق الإنسان والحريات العامة لكل أبناء شعبنا الفلسطيني".

تلك البرلمانات بعقد جلسات طارئة لبحث هذه القضية شديدة الأهمية والخطورة والضغط على حكوماتهم للقيام بحملة دبلوماسية واسعة على المستوى الدولي للمطالبة بإطلاق سراحهم من سجون الاحتلال دون قيد أو شرط. وخطب بحر النواب وعلى

المجلس لا زالت تنتظر ردوداً على سلسلة طويلة من الرسائل التي بعثت بها إلى البرلمانات العربية والإسلامية والدولية، مطالباً إياها بالتحرك الجاد والفوري تجاه قضية نواب الشرعية الفلسطينية المختطفين منذ ما يزيد عن عامين كاملين ومطالباً رؤساء

برئاسة محمد جاسم الصقر، مطالباً أن تكون قضية أسرى الشعب الفلسطيني وخاصة نواب الشعب الفلسطيني على سلم أولويات جلساتهم. وفيما يتعلق باختطاف ممثلي الشرعية قال بحر "إننا في هذا الاحتفال التضامني مع نواب الشعب الفلسطيني وعلى رأسهم د. عزيز دويك لنؤكد أن هذا الاختطاف مخالف لكافة الأعراف والقوانين الدولية وخاصة اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩م التي اعتبرت هذا الاختطاف هو جريمة حرب تحت اسم جريمة أخذ الرهائن"، ملفتاً أن العدو الصهيوني لم يعر انتباهاً لكل النداءات الدولية والإنسانية والحقوقية بل إنه يتحدى العالم بغطرسته وإصراره على ارتكاب جرائم حرب به ضد شعبنا الفلسطيني وقيادته. ومضى يقول "إننا في رئاسة المجلس التشريعي نؤكد لشعبنا ولرموز الشرعية المختطفين أن رئاسة

ودعا جميع أبناء شعبنا إلى الترابط وحرص الصفوف لمواجهة الحصار الظالم على شعبنا، كما شدد على ضرورة العودة إلى حوار فلسطيني فلسطيني جاد ومعقد ومن تحت قبة البرلمان الفلسطيني، مجددا الدعوة لحركتي فتح وحماس للجلوس على طاولة المفاوضات لحل كل القضايا على قاعدة الوفاق الوطني والثوابت الفلسطينية والمصلحة العليا لشعبنا الفلسطيني وخاصة التمسك بحق العودة ورفض أي مساومة على هذا الحق الوطني والشرعي.

وطالب الدكتور بحر خلال كلمته أمام حشد من القيادات والمسؤولين القادة والزعماء العرب والمسلمين وأحرار العالم ليقفوا مع قضية شعبنا العادلة ومع قضية أسرانا البواسل ومع نواب الشعب الفلسطيني المختطفين في سجون الاحتلال الصهيوني، ثمننا موقف البرلمان العربي الانتقالي الذي التقى الجامعة العربية بمصر الشقيقة لمناقشة الحوار الفلسطيني الداخلي

أكد الدكتور أحمد بحر رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني بالإنابة أن المجلس هو سيد نفسه ولا يجوز لأحد مهما كان أن يحله أو يعطله كما جاء في نص المادة (١١٣) في النظام الداخلي للمجلس التشريعي الفلسطيني.

جاء ذلك خلال احتفال تضامني لممثلي الشرعية الفلسطينية المختطفين لدى قوات الاحتلال الإسرائيلي، حضره رئيس الوزراء الفلسطيني إسماعيل هنية ونواب المجلس التشريعي، ووزراء وقيادات الشعب الفلسطيني، وممثلي الفصائل الفلسطينية.

وعبر بحر عن رفضه لسياسة خلط الأوراق والتلاعب بالألفاظ فيما يتعلق بالانتخابات التشريعية والرئاسية، داعياً الجميع الالتزام بمواد القانون الأساسي الفلسطيني وخاصة المادة (٦) والتي تؤكد أن مبدأ سيادة القانون أساس الحكم في فلسطين وتخضع للقانون جميع السلطات والأجهزة والهيئات والمؤسسات والأشخاص.

أخبار رئاسة المجلس

المجلس التشريعي

يعزي مصر بضحايا الانهيار الصخري

وجه الدكتور أحمد بحر رئيس المجلس التشريعي بالإنابة رسالة تعزية إلى مجلس الشعب المصري بضحايا الانهيار الصخري في جمهورية مصر العربية.

وعبر بحر عن بالغ تعازيه ومواساته للشعب المصري بضحايا الحادث، واعتبره جرح وإسبب أضرار للشعب الفلسطيني بفقدان الضحايا، ونقل تعازي الشعب الفلسطيني والمجلس التشريعي إلى الدكتور أحمد فتحي سرور رئيس مجلس الشعب المصري والقيادة المصرية والشعب المصري. وأكد بحر على أن الأثم والجرح المصري هو الجرح والأثم الفلسطيني لما يربط الشعبين الفلسطيني والمصري وحدة الدم والمصير والجوار. وتمنى بحر في رسالته الصبر والسلوان لعائلات الضحايا من الشعب المصري وإن يعم الأمن والأمان في جمهورية مصر العربية الشقيقة.

بحريستنكر قرار السلطات المصرية منع قوافل الإغاثة

استنكر الدكتور أحمد بحر رئيس المجلس التشريعي الفلسطيني بالإنابة قرار السلطات المصرية منع قوافل الإغاثة لنصرة الشعب الفلسطيني الذي تنظمه اللجنة الشعبية المصرية لفك الحصار عن غزة، والتي كان من المقرر تصل غزة، نهاية الأسبوع الماضي حيث تم حجزها ومنعها من قبل السلطات المصرية في الأراضي المصرية.

ودعا د. بحر مصر ضرورة السماح لقوافل الإغاثة بالوصول لقطاع غزة وكسر الحصار الغاشم وتقديم المساعدات اللازمة للمحتاجين والمرضى خلال شهر رمضان المبارك، في تعبير صادق وحقيقي عن عمق العلاقات الفلسطينية المصرية الأخوية التي تربط الشعبين الشقيقين.

وعبر بحر عن شكره لموقف المتضامنين المصريين والقائمين على الحملة ومحاولاتهم المستمرة والحيثية في الوقوف إلى جانب شعبهم الفلسطيني، وخاصة أعضاء مجلس الشعب المصري والقضاة والمحامين والصحفيين وكل مشاركون في الحملة وخاصة بعض الأفراد منهم الذين استطاعوا أن يصلوا للحدود بشكل فردي من أجل كسر الحصار عن قطاع غزة.

الأشقر: مساءلة الوزراء من أهم أشكال المحاسبة وقد تتحول للاستجواب وحجب الثقة

الفلسطينية منهم وزير الصحة باسم نعيم ووزير الاتصالات يوسف المنسي ووزير الداخلية سعيد صيام ووزير الزراعة محمد الأغا ووزير الاقتصادي الوطني زياد الظاظا.

وأكد على دور المجلس التشريعي الفلسطيني في مراقبة الحكومة وفي تلقي الشكاوى من المواطنين، مشدداً على أنه من حق المجلس التشريعي الفلسطيني بصفته أعلى جهة في السلطة الوطنية الفلسطينية محاسبة الوزراء ومن في حكمهم والحكومة والوقوف على مجمل القضايا الوطنية حسب ما كفله القانون الأساسي الفلسطيني.

للمواطنين رأي

المواطن رزق عبد الله قال للبرلمان حول رأيه في مسألة الوزراء "أنها مراجعات ضرورية تحترم عقل المواطن الفلسطيني، وتكشف حقيقة أن البرلمان جاد في وقف دوامة الفساد، والوقوف على ملامسات كافة القضايا، إلا أنها ينقصها تواجد برلمانيين من فصائل أخرى غير الفصيل الذي ينتمي إليه هذا الوزير المستدعي أو ذلك كما تفتقد للحزم مع الوزراء، حيث إننا لم نجد يوماً أن البرلمان عاقب وزيراً على فعله معينة أو أعطاه تنبيهاً، كما أنه لم يحجب الثقة عن أي وزير حتى اللحظة".

بينما يرى المواطن أحمد أبو دقة وهو طالب جامعي يرى أن المسألة توجد نوع من الرقابة على عمل المؤسسات الحكومية وبتألي العمل على تحقيق إنجازات أكبر لمصلحة المواطن وبتخلق نوع من المسؤولية لدى المسئول في أي مؤسسة، مؤكداً أن المسألة من أهم أعمال المجلس التشريعي الذي يضع حد لتجاوز أي مؤسسة حكومية في عملها أو يحاسبها على تقصيرها، حسب ما قاله أبو دقة.



أن تجيب على كل تساؤلات نواب المجلس التشريعي.

انتقادات لاذعة

وفي مطلع إجابته على سؤال يتعلق بعدم ملاحظة أي عقوبة يقوم بها المجلس بعد مسألة الوزراء قال "للجان تستدعي وزراء في جلسات سرية ويكون فيها حديث قاسي جداً وفي عدة مرات استدعيت كل قادة الأجهزة الأمنية ووجهنا لوم شديد وقاس في كثير من المخالفات، كذلك مع بعض الوزراء يوجه لهم لوم وانتقادات لاذعة ولكنها لا تصل إلى درجة الاستجواب أو سحب الثقة لأن الظروف المحيطة بنا ظروف استثنائية وقاسية وهناك تحديات واجهها الحكومة.

ويتم استدعاء الوزير بناء على طلب يقدمه النائب بسؤال للمجلس قبل أسبوع ويتم تدوينه ثم يرسل للوزير التحضير لهذه الإجابة والنائب عندما يقدم هذا السؤال يكون يريد أن يستفسر قضية مهمة بحاجة لإجابة مثل قضية إضراب الصحة والتعليم كان أمر ملح بحاجة إلى جواب من الوزير بشكل مباشر، وأكد النائب الأشقر أن المجلس التشريعي وجه تساؤلات لمعظم الوزراء في الحكومة

التي تتبعها سواء مراكز توقيف أو أجهزة أمنية ومدارس ومستشفيات ومقابلات المختصين وتوجيه الأسئلة للوقوف عن كثر حول الشكاوى التي يقدمها المواطنين، وحسب القانون تقدم للنائب كل التسهيلات للاطلاع على الأوراق الخاصة والمعاملات ذات الصلة بالوزارة المعنية بالإضافة إلى تلقي الشكاوى من المواطنين والجهات المشتكية للمجلس التشريعي.

آلية المسائلة

وحول آلية توجيه الأسئلة للوزراء قال نائب رئيس كتلة التغيير والإصلاح البرلمانية إسماعيل الأشقر: المحاسبة تكون من خلال لجان تقوم باستدعاء الوزراء أو من في حكمهم للحوار أو النقاش أو الاستفسار وترفع اللجان توصياتها للمجلس ويقوم المجلس بمسائلة هذه الشخصية أو الوزير أو استجوابه وفي كلا الحالتين قد يصل الأمر أن يتم حجب الثقة عن الوزير أو عن الحكومة ولفت إلى مسألة الوزراء سواء في التعليم أو الصحة، حيث كانت هناك توضيحات من الوزراء للنائب السائل و بإمكان النائب أن يرفض الإجابة وتحولها إلى استجواب، ويكتفي النائب بالموافقة على الإجابة وتصبح الإجابات مقبولة.

فائدة التساؤلات

يقول النائب الأشقر أن فائدة التساؤلات للوزراء تتحقق من خلال حضور الوزير واستدعائه للإجابة بشكل مفصل وهو يعلم أنه أمام المجلس وكل كلمة مسئول عنها، والحكومة تدرك أن هناك جهة مسئولة عنها وتراقب أفعالها وقراراتها وتسمع لشكوى المواطنين والمجلس يستطيع أن يعطي أو يسحب الثقة أو يمسز وزراء، مشيراً إلى أن الحكومة معنية أن تكون ناجحة وتستطيع

البرلمان:

بإحدى واضحا للمراقبين لعمل المجلس التشريعي الدور الكبير الذي كان وما زال يقوم به في ممارسة سلطته الرقابية على أداء الحكومة ووزاراتها وباقي مؤسساتها من خلال استدعاء الوزراء ورؤساء الأجهزة الأمنية ومساألتهم حول العديد من القضايا المطروحة على الساحة الفلسطينية.

النائب إسماعيل الأشقر رئيس لجنة الأمن والداخلية والحكم المحلي في المجلس التشريعي الفلسطيني أوضح أن دور المجلس التشريعي الفلسطيني ينحصر في ثلاث قضايا هامة الأولى الرقابة والمحاسبة وإعطاء الثقة والثانية سن التشريعات والقوانين والثالثة إقرار الموازنة للسلطة الفلسطينية.

للمراقبة أشكال

وبين أن الرقابة والمحاسبة لها عدة أشكال الشكل الأول يتم عبر استدعاء الوزراء أو أصحاب الشأن للجان المختصة للمجلس التشريعي وهم ١٢ لجنة متخصصة يتم من خلالها استدعاء الوزراء للمناقشة والاستفسار حول القضايا، وقال "هناك شكل آخر وهو توجيه الأسئلة للوزراء في جلسات المجلس وتكون عبارة عن دائرة مغلقة بين النائب والوزير، أما الشكل الثالث هو الاستجواب حيث أنه من حق المجلس استجواب أي وزير أو أي شخصية في حكم الوزير حول أي قضية، ملفتاً أن الأمور قد تصل إلى سحب الثقة عن الوزير وقد تتطور الأمور إلى إسقاط الحكومة وحجب الثقة عنها، ومضى يقول "المجلس التشريعي يستطيع أن يمارس دوره الرقابي حسب القانون وأن يحاسب الحكومة على أفعالها.

ومن أشكال الدور الرقابي على الحكومة كما أوضح النائب الأشقر الزيارات الميدانية للنواب إلى الوزارات والمنشآت

أخبار لجان المجلس

اللجنة الاقتصادية في التشريعي تناقش أزمة الشيكل في قطاع غزة

أجمع عدد من البرلمانيين والمسؤولين والمختصين على وجود أزمة تداول الشيكل في قطاع غزة في طريقها للتفاقم إن لم تتكاتف الجهود لحلها، كما طرح الحضور عدد من الحلول التي تساهم في التخفيف من مشكلة أزمة الشيكل منها الاعتماد على الفيزا كارد في الأسواق، والتعامل بالدولار لجمع مستحقات الحكومة من المواطنين.

جاء ذلك خلال ورشة عمل نظمتها اللجنة الاقتصادية في مقر المجلس التشريعي بغزة لمعالجة أزمة نقص الشيكل في القطاع، بحضور رئيس اللجنة النائب الدكتور عاطف عدوان وكل من النواب الدكتور سالم سلامة والدكتور يوسف الشرافي والمهندس جمال صالح، كما حضر ورشة العمل وكيل وزارة المالية إسماعيل محفوظ ومدير بنك فلسطين مأمون أبو شهلة، والمحلل الاقتصادي عمر شعبان، ومحمد جاد الله من وزارة المالية.

وافتح الورشة النائب عاطف عدوان رئيس اللجنة الاقتصادية في المجلس التشريعي مبينا أن أزمة الشيكل في قطاع غزة قضية هامة قد تصبح أزمة قوية إن لم يتم مواجهتها بالشكل المناسب، وقال "منذ حوالي شهر بدأت تظهر مشكلة في نقص الشيكل في الأسواق، بسبب اضطراب سعر صرف الدولار الأمريكي، إضافة إلى إجبار الاحتلال الإسرائيلي التجار في قطاع غزة بالدفع المباشر بدل الحوالات المالية التي كان يتم استخدامها مسبقاً".

اللجنة الاقتصادية تناقش آلية تنظيم توزيع الغاز على المواطنين

ناقشت اللجنة الاقتصادية في المجلس التشريعي مع ممثلي وزارة الاقتصاد والهيئة العامة للبترول آلية توزيع الغاز على المواطنين خلال ورشة عمل حضرها عدد من نواب المجلس التشريعي، وأقرت الورشة وجود أزمة ومشكلة في كمية الغاز المورد وآلية توزيعه وأوصت اللجنة الاقتصادية باعتماد توزيع الغاز بالبطاقة العائلية التموينية وذلك أنها أكثر عدالة إذا صممت حسب معايير محددة، وأنها تحقق سيطرة أكثر للحكومة على منافذ توزيع الغاز وتعمل على الاستخدام الأمثل للكميات الموجودة.

كما أوصت اللجنة بضرورة ضبط استخدام الغاز المستخدم لغير الطهي كالسيارات والمصانع والمؤسسات، وأوصت بعدد من المعايير لتوزيع الغاز الطبيعي منها توزيع حصة الغاز للمتزوجين فقط، ويتم تقدير حاجة الأسرة بناءً على موسم الاستهلاك سواء في رمضان أو في موسم الشتاء حيث تزيد الحاجة.

عدد أفرادها أكثر من ذلك عدد ٣ جرد للاستخدام المنزلي دون التدفئة. بالنسبة للسيارات التي تعمل على الغاز اقترحت اللجنة الاقتصادية أن يتم توزيع جرة أسبوعياً بحيث تغطي الاستهلاك الفعلي وهذا سيحد من عمل السيارات الغير مخصصة للأجرة ويقلل استهلاك السيارات للغاز حيث أن كثير منها يستهلك جرة كل ٣ أو أربع أيام.

لجنة الداخلية والأمن والحكم المحلي تكرم وزير الداخلية

كرمت لجنة الداخلية والأمن والحكم المحلي في المجلس التشريعي وزير الداخلية الفلسطيني سعيد صيام تقديراً من اللجنة للجهود التي يبذلها من أجل تحقيق الأمن والأمان للمواطنين في قطاع غزة. وعبر النائب المهندس إسماعيل الأشقر رئيس اللجنة وأعضاء اللجنة عن تقديرهم لوزير الداخلية والجهود التي يبذلها في إعادة بناء الأجهزة الأمنية وفق أسس مهنية ووطنية، ودور الوزارة في حماية المقاومة والمقاومين ومحاربة العملاء ومثيري الفوضى.

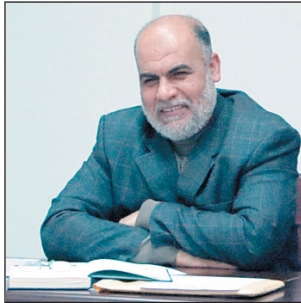
تتابع العديد من شكاوى المواطنين

لجنة الرقابة العامة والحريات تواصل دورها في مراقبة حقوق المواطن

البرلمان:

المشهد الفلسطيني للأجهزة الأمنية ومدى التزامها بتنفيذ أحكام القانون في عملها، ومحافظتها على حالة حقوق الإنسان كان نتيجة جهود كبيرة قامت بها لجنة الرقابة العامة وحقوق الإنسان والحريات العامة، حيث

النائب يحيى العبادسة رئيس لجنة الرقابة العامة والحريات وحقوق الإنسان لفت "للبرلمان" إلى أن لجنته قدمت تقرير إلى المجلس التشريعي حول مراكز التوقيف التابعة لوزارة الداخلية، تناول حالة السجناء والظروف المحيطة بهم في تلك المراكز، وشدد خلال تقريره على ضرورة هدم وإزالة سجن السرايا المركزي. وأشار النائب العبادسة إلى أن لجنة الرقابة العامة تابعت حملة الاعتقالات التي أعقبت تفجير شاطئ غزة وقامت بزيارة مراكز التوقيف والتقت مع الموقوفين وكذلك تابعت موضوع إغلاق العديد من المؤسسات الأهلية، والتقت للجنة مع ممثلين عن مؤسسات حقوق الإنسان واستمعت منهم حول الاعتقالات وإغلاق المؤسسات وطلبهم بالسماح لهم بزيارة الموقوفين وقامت اللجنة بالالتقاء مع رئيس الوزراء اسماعيل هنية وبحثت معه موضوع المعتقلين والمؤسسات التي تم إغلاقها، وساهمت اللجنة في فتح العديد من



تم وضع حل مرضي للقضية. ومع بداية الدورة الثالثة _ الفترة الأولى قامت اللجنة بعدة اجتماعات بلغ عددها ١٣ اجتماعاً حيث ناقشت العديد من القضايا مثل حوادث القتل المتفرقة والاعتداء على المؤسسات العامة والخاصة في قطاع غزة ومحلات الإنترنت وصالونات التجميل والمدرسة، الوردية كذلك الاعتقالات التي تمت في القطاع. وفي إطار المتابعة المستمرة لحالة حقوق الإنسان أوضح العبادسة أن لجنة الرقابة العامة وحقوق الإنسان قامت بالعديد من الزيارات

الميدانية لمراكز التوقيف التابعة لوزارة الداخلية في قطاع غزة والتابعة للشرطة الفلسطينية ولجهاز الأمن الداخلي واجتمعت اللجنة بالمسؤولين في الجهازين وكذلك التقت مع العديد من الموقوفين واطلعت على أحوالهم المعيشية والحياتية وظروف توقيفهم، وكذلك الإجراءات القانونية المتبعة من ناحية التوقيف والعرض على النيابة العامة، وفي ذات السياق قامت اللجنة بزيارة النائب العام أكثر من مرة لبحث أمور خاصة بالموقوفين والإجراءات القانونية المتبعة. هذا وعقدت اللجنة اجتماعاً مع مؤسسات حقوق الإنسان العاملة في قطاع غزة لبحث سبل التعاون والتنسيق معها، كما قامت بزيارات لمؤسسات حقوق الإنسان للتواصل معها والحث على التعاون المشترك. وعقدت اللجنة اجتماعاً مع العاملين في القضاء المدني والعسكري وكذلك مع ممثلين عن النيابة العامة لبحث أوضاع القضاء بشقيه المدني والعسكري في قطاع غزة.

الدائرة القانونية في المجلس التشريعي تستعرض أهم إنجازاتها



التابع للدائرة القانونية تلقي ١٦ شكوى ثلاثة منها ذات طابع اقتصادي وثلاثة منها ذات طابع قانون أما باقي الشكاوي وعددها "أحد عشر شكوى " تتعلق بأمور اجتماعية وصحية وعملية وتعليمية. وقد قامت الدائرة بصياغة الردود على تلك الشكاوي وإعطاء الرأي القانوني بشأنها وفقاً للأصول.

التدريب

وأوضح المدهون أن الدائرة نفذت العديد من دورات التدريب من أهمها تدريب حول قانون الخدمة المدنية للمدراء العامون بوزارات السلطة الوطنية وهيئاتها العامة بالتنسيق مع ديوان الموظفين العام، وتدريب عدد من قضاة الصلح حول " الأحكام القضائية وطرق الطعن بها" بالتنسيق مع وزارة العدل، وتدريب الموظفين الجدد في المجلس التشريعي وآلية عمل اللجان والأدوات الرقابية، إضافة إلى تدريب الموظفين الإداريين

العقوبات، ومشروع قانون الهيئة الفلسطينية لملاحقة مجرمي الحرب الإسرائيلية، إضافة إلى مشروع قانون حماية المقاومة.

الدراسات والأبحاث القانونية

وأشار المدهون إلى أن الدائرة القانونية أنجزت العديد من الدراسات القانونية شملت دراسة قانونية حول اختطاف أعضاء المجلس التشريعي والوزراء من قبل الاحتلال الإسرائيلي في ضوء القانون الدولي الإنساني، ودراسة قانونية حول الآثار القانونية للإعلان عن قطاع غزة إقليم معادي، ودراسة نقدية لمشروع قانون المخدرات والمؤثرات العقلية، ودراسة قانونية حول التشريعات الفلسطينية وضمانات المتهم للاستعانة بمحام، ودراسة قانونية حول "عدم دستورية تمديد ولاية الرئيس عباس بعد تاريخ ٩ يناير ٢٠٠٩م"، إضافة إلى دراسة قانونية حول "قرارات الشرعية الدولية والوضع القانوني للاجئين الفلسطينيين على الحدود العراقية، كما أعدت الدائرة دراسة قانونية حول الغزو العام، وأخرى حول الوضع القانوني للهيئة المستقلة لحقوق المواطن. كما قدمت الدائرة القانونية ورقة عمل قانونية حول الآثار القانونية لتذبذب أسعار العملات "يوم دراسي في الجامعة الإسلامية"، وورقة عمل قانونية حول آليات رفع دعاوى أمام المحكمة الجنائية الدولية "يوم دراسي في الجامعة الإسلامية".

الشكاوي

وأكد المدهون أن قسم الشكاوي

البرلمان تعمل الدائرة القانونية في المجلس التشريعي بشكل دائم لمناقشة القوانين والتعاون مع اللجنة القانونية في المجلس لتقديم مشاريع القوانين ومناقشتها من خلال اللقاءات والندوات وورش العمل والاستماع للمختصين في كل جانب . من جانبه يستعرض رئيس الدائرة القانونية ومدير عام المجلس التشريعي الدكتور نافذ المدهون أهم إنجازات ونشاطات الدائرة القانونية والتي شملت إعداد مشاريع قوانين ودراسات وأبحاث قانونية وتدريب قانوني إضافة إلى عقد العديد من اللقاءات القانونية

مشاريع القوانين

وأوضح المدهون "للبرلمان" أن الدائرة القانونية شاركت وبالتعاون مع لجان المجلس التشريعي المختلفة في إعداد مسودة مشروعات عدد من القوانين منها مشروع قانون القضاء العسكري، ومشروع قانون رعاية الشباب، مشروع قانون حق عودة اللاجئين الفلسطينيين، مشروع قانون معدل لقانون الأحوال المدنية، ومشروع قانون معدل لقانون الأحوال الشخصية، ومشروع قانون معدل لقانون الانتخابات العامة، إضافة إلى مشروع قانون الجريدة الرسمية، كما تم إعداد مشروع قانون رسوم جوازات السفر، مشروع قانون تنظيم الهيئات الرياضية، مشروع قانون معدل لقانون سلطة النقد، وأنجزت الدائرة مشروع قانون تحريم وتجريم التنازل عن القدس، ومشروع قانون تنظيم الزكاة، مشروع قانون